الذي مدلوله كلي اما ذات وحدها اولا الاول اسم الجنس والثاني اما حدث وحده
اولا الاول المصدر والثالث اما مركب تعتبر نسبة من طرف الذات اولا الاول المشتق
الفعل فجملة التقسيمات ثلاثة الاول اما ذات اولا الثاني اما حدث وحده اولا الثالث

عقلي والحاصل انه استقرائي وان كان على صورة العقلي
بحسب المال وراجعا الى تقسيمات ثلاثة اي عقلية التردد
بحسب المال وذلك بان يقال اللفظ الذي مدلوله كلي اما حدث
وحده اولا الاول المصدر والثاني الفعل فالاقسام اربعة
والتقسيمات ثلاثة لان اولا في الاخير لم يقسم بل ارسل
عن التقسيم وجعل مصدوقه الفعل لا غيره فلا
يضر الخ لان الاستقرا لا يستدعي حصر جميع الاقسام لجواز
ان يقف عند بعضها بخلاف حكم العقل والمراد بالقسم
الاخير الذي ارسل المركب المعبر عنه بالنسبة والمراد بارساله
الطلاقه وعدم تقسيمه اذ لم يقسم المشتق لاسم فاعل واسم
مفعول وصفة مشبهة واسم الة واسم تفضيل ولم يقسم الفعل
الماضي ومضارع وامر واحتمال الخ هذا جواب
عما يقال كيف تحصروا اقسام اللفظ الذي مدلوله كلي في هذه
الاربعة وتجعلوه حصرا استقرائيا مع ان اللفظ الذي
مدلوله كلي قد يكون اسم فاعل او اسم مفعول او صفة مشبهة
او اسم تفضيل او اسم الة او ظرف وقد يكون فعلا ماضيا
او مضارعا او امرا وحاصل الجواب ان هذه الاقسام
كلها ترجع للمشتق وللفعل واحتمال انقسام بعض الاقسام
اعني المشتق والفعل الى اقسام مندرجة تحته مثل هذه
الاقسام التي ذكرها المعترض لا يمنع الانحصار في الاقسام
الاربعة الاولية والحاصل ان لنا تقسيما اوليا وثانويا فحصر اللفظ الذي مدلوله كلي في الاقسام الاربعة التي
ذكرها المص تقسيم اولي واما تقسيم المشتق لاسم فاعل
واسم مفعول وصفة مشبهة وافعل تفضيل واسم الة
وتقسيم الفعل لماض ومضارع وامر فهو تقسيم ثانوي والمص

كلامه

كلامه بصحة التقسيم الاولي واما الثانوي فليس كلامه فيه ولا
ملتفتا اليه كالفعل والمشتق لبعض الاقسام المحتملة مثال
للانقسام لاقسام اما ان يعتبر قيام الحدث به
اي بالمشتق اي بمدلوله التضمني وهو الذات وقوله من
حيث الحدوث اي التجدد وقوله او الثبوت او وقوع الحدث
او كونه الة كل واحد من هذه عطف على الحدوث واما قوله مكانا
او زمانا فهما معطوفان على قوله الة اي اما ان يعتبر فيه قيام
الحدث بالذات من حيث تجدده منها او من حيث ثبوته لها
او من حيث كونه اي المشتق اي معناه التضمني وهو الذات
الة لحصوله اي الحدث او مكانا لحصوله او زمانا لحصوله
وهو اسم الة اي كمفتاح وهو ظرف المكان
اي نحو مضرب زيد مرادا به مكان ضربه وظرف الزمان
اي نحو مقتل زيد مرادا به زمان قتله والحاصل ان المراد
بظرف الزمان وظرف المكان ما شاركه الحدث في المادة كمرمى
ومذهب ومضرب ومقتل ليصح جعله قسما من المشتق
وجعله اسم الالة والزمان والمكان من المشتق هو احد
طريقين والاخر انها من الجوامد وسبب الخلاف اختلافهم
في المشتق هل هو ما اخذ من المصدر للدلالة على ذات
متصفة بحدث او ما اخذ من المصدر للدلالة على ذات
وحدث فعلى الثاني اسماء الالة والزمان والمكان مشتقة وعلى الاول غير مشتقة
فمفتاح لا يدل على ذات موصوفة بالفتح كفاتح بل على
ذات حصل بها الفتح ومجلس لا يدل على ذات
موصوفة بالجلوس بل على ذات حصل الجلوس فيها
او يعتبر قيام الخ هذا مقابل لقوله اما ان يعتبر قيام
ذلك الحدث الخ وكان الاولى له ان يذكر هذا بعد قوله

قف تعريف المشتق

Copyright King Saud University